الأمم المتحدة

A/55/353

الجمعية العامة

Distr.: General
1 September 2000
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والخمسون

البندان ١١٨ و ١٢٨ من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية

التحقيق في التوجيه الخاطئ للتبرعات المقدمة من الدول الأعضاء لحساب الصندوق الاستئماني لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

مذكرة من الأمين العام

١ - عملا بقراري الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ باء المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤ و ٢٤٤/٥٤ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، يتشرف الأمين العام بأن يحيل، لعناية الجمعية العامة، التقرير المرفق الذي تلقاه من وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية بشأن التحقيق في التوجيه الخاطئ للتبرعات المقدمة من الدول الأعضاء لحساب الصندوق الاستئماني لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٢ - ويحيط الأمين العام علما بنتائج التقرير ويوافق على التوصيات الواردة فيه.

* A/55/150.

121000 111000 00-63202 (A)

المرفق

التحقيق في التوجيه الخاطئ للتبرعات المقدمة من الدول الأعضاء لحساب الصندوق الاستئماني لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

موجز

بين ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٨ و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، حُول برقيا إلى مصرف تشيس مانهاتن (مصرف تشيس) ١٣ مبلغا من المال مجموع قيمتها ٧٠١ ٩٩٨,٩٤ دولارا مقدمة من تسع دول أعضاء (هي أوروغواي، إيطاليا، بلجيكا، تركيا، دومينيكا، سانت كيتس ونيفيس، فرنسا، فنلندا، ناميبيا) بقصد إيداعها كتبرعات في حساب الصندوق الاستئماني لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لدى مصرف تشيس مانهاتن (ويشار إليه فيما يلي باسم ''تشيس''). ولكنها أودعت خطأ في حساب آخر لدى المصرف باسم السيدة سوزان روس ماداكور. ويحمل حساب الصندوق الاستئماني لبرنامج البيئة الرقم 001-1-XXXXXX بينما يحمل حساب السيدة ماداكور الرقم 001-XXXXXX، وهو نفس الرقم بفرق خانة واحدة فقط. وعندما طلب المصرف إلى السيدة ماداكور أن ترد هذه المبالغ التي من الجلي أن القصد كان إرسالها إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، رفضت القيام بذلك فوجهت إليها سلطات الولايات المتحدة تهمة التدليس. وبعد إجراء مناقشات مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية وأمين الخزانة ومكتب الشؤون القانونية، رد مصرف تشيس إلى برنامج البيئة، مجاملة للأمم المتحدة، مبلغ الـ ٧٠١ ٩٩٨,٩٤ دولارا بكامله الذي يساوي مبلغ الـ ٤٧٠ ١٢١,٥٧ دولارا الذي تحفظ عليه المصرف لحين الانتهاء من الإجراءات القانونية مضافا إليه مبلغ الـ ٢٣١ ٨٧٧,٣٧ دولارا الذي أنفقته السيدة ماداكور.

وأجرى قسم التحقيقات التابع لمكتب خدمات الرقابة الداخلية تحقيقا، إثر تلقي أمين خزانة الأمم المتحدة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ تقريرا عن توجيه عدة ودائع على سبيل الخطأ إلى حساب السيدة روس ماداكور التي رفضت ردها. ولم يكتف قسم التحقيقات بإجراء مقابلات مع موظفي الأمم المتحدة وموظفي مصرف تشيس، بل قام بتحليل المستندات التي قدمتها إلى المنظمة ست من الدول الأعضاء المعنية ومصرف تشيس، ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي الذي يدير الصندوق الاستئماني لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

وقد حدث هذا الخطأ في إيداع التبرعات الـ ١٣ لسببين رئيسيين وهما: (أ) أسقطت معظم تعليمات تحويل الأموال الرقم 1 الوارد في الخانة الرابعة من رقم حساب الصندوق الاستئماني، على الرغم من أن مكتب الأمم المتحدة في نيروبي زود الدول الأعضاء بالرقم

الصحيح للحساب؛ و (ب) يقضي النظام المعمول به في مصرف تشيس باستخدام رقم الحساب فقط في الودائع المحولة برقيا، دون الإشارة إلى اسم المستفيد المقصود. وبما أن الرقم 001-XXXXXX كان رقما **مستخدما في** مصرف تشيس، فقد أودع المصرف هذه التحويلات تلقائيا في حساب السيدة روس ماداكور عوضا عن حساب برنامج الأمم المتحدة للبيئة، أي المستفيد المقصود بهذه التحويلات. والجدير بالذكر أنه خلال الفترة نفسها أودع في حساب الصندوق الاستئماني، دون خطأ، ٨٨ تبرعا بلغت قيمتها الإجمالية ٩٤٨ ٥٤٥ ٢٢ دولارا حولتها برقيا الدول الأعضاء التسع المذكورة أعلاه، على الرغم من أن بعض تعليمات التحويل أعطت رقم الحساب غير الصحيح.

وبالإضافة إلى ذلك، لاحظ قسم التحقيقات أن مكتب الأمم المتحدة في نيروبي لم يتصرف بطريقة سريعة وفعالة في تبين الخطأ الحاصل في توجيه التبرعات، وتداركه في وقت مبكر، مما أدى إلى استمرار هذه الحالة وإيداع مبالغ إضافية في حساب السيدة روس ماداكور. ويذكر على سبيل المثال، أن الحكومة الإيطالية كانت أول من أخطر مكتب الأمم المتحدة في نيروبي بأن التبرع الذي أبلغت عنه في آذار/مارس ١٩٩٨ لم يكن حتى أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ قد دخل حساب الصندوق الاستئماني بعد. واستغرق الأمر من مكتب الأمم المتحدة في نيروبي عدة أشهر لكي يزود مصرف تشيس بجميع معلومات التعقب المطلوبة. وبالإضافة إلى ذلك، لم يستجب مصرف تشيس للطلبات المتكررة من مكتب الأمم المتحدة في نيروبي واستغرق الأمر ستة أشهر أخرى من تاريخ أول إخطار بعث به المكتب من أجل تحديد تلك الودائع.

ولم يجد قسم التحقيقات أدلة على صدور أي تصرف غير مشروع من قبل موظفي الأمم المتحدة. وتثبت الوقائع المعاد سردها هنا أنه على الرغم من حدوث بعض الأخطاء، فالتصرف الوحيد غير المشروع إنما صدر عن السيدة روس ماداكور. وتبين هذه الوقائع أيضا مدى الصعوبات الكامنة في نظام ''الاقتصار على رقم الحساب'' الذي يأخذ به مصرف تشيس. وقدمت عدة توصيات بهدف تحسين العملية الحالية لدفع التبرعات وتحسين سبل الاتصال بين مكتب نيروبي والدول الأعضاء وبين ذلك المكتب ومصرف تشيس. وقَبِل كل من مكتب نيروبي وإدارة الشؤون الإدارية بنتائج التقرير وتوصياته. ووافق مكتب نيروبي على إبلاغ الدول الأعضاء بالجهود التي يبذلها لتحقيق الامتثال الكامل لهذه التوصيات وسيُجري مكتب الرقابة الداخلية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ تقييما لمدى امتثال مكتب نيروبي للتوصيات. وبناء على ذلك سيوافي الدول الأعضاء بما يتم التوصل إليه*.

* كتبت ردود مكتب الأمم المتحدة في نيروبي وإدارة الشؤون الإدارية بحروف مائلة.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٣	٥
ثانيا – تحويل الأموال	٤-١٠	٥
ثالثا – النتائج	١١-٤٢	٦
ألف – الحكومة الإيطالية تخطر مكتب الأمم المتحدة في نيروبي	١٢-٢٣	٧
باء – حكومة أوروغواي تخطر مكتب الأمم المتحدة في نيروبي	٢٤-٢٦	١٠
جيم – التوجيه الخاطئ للتبرعات المقدمة من دول أعضاء أخرى	٢٧-٣١	١١
دال – التوضيح المقدم من مصرف تشيس بشأن سبب حدوث الخطأ في توجيه الودائع	٣٢-٣٨	١٢
هاء – الوثائق المقدمة من حكومة تركيا	٣٩-٤٢	١٤
رابعا – الأحداث اللاحقة	٤٣-٤٨	١٤
خامسا – تدابير تصحيحية يقترحها مصرف تشيس	٤٩-٥١	١٦
سادسا – الاستنتاجات	٥٢-٦٠	١٧
ألف – مكتب الأمم المتحدة في نيروبي	٥٥-٥٧	١٧
باء – تشيس	٥٨-٦٠	١٨
سابعا – التوصيات		١٩
مرفق – المدفوعات التي وجهت توجيها خاطئا لحساب روس – ماداكور		٢٢

أولا – مقدمة

١ – بين ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٨ و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، أودع على سبيل الخطأ في حساب السيدة سوزان روس ماداكور لدى مصرف تشيس مانهاتن (يشار إليه فيما يلي بـ ''مصرف تشيس'') ١٣ تبرعا مستقلا مجموعها ٧٠١ ٩٩٨,٩٤ دولارا مقدمة من تسع دول أعضاء (هي أوروغواي، إيطاليا، بلجيكا، تركيا، دومينيكا، سانت كيتس ونيفيس، فرنسا، فنلندا، ناميبيا) بقصد إيداعها في حساب الصندوق الاستئماني لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لدى مصرف تشيس. ويحمل حساب الصندوق الاستئماني لدى مصرف تشيس الرقم 001-1-XXXXXX بينما يحمل حساب السيدة روس ماداكور الرقم 001-XXXXXX، وهو نفس الرقم ولكن بدون رقم 1 الوارد في الخانة الرابعة، أي بفرق خانة واحدة فقط. والجدير بالذكر أنه خلال الفترة نفسها أودع في حساب الصندوق الاستئماني لبرنامج البيئة، دونما خطأ، ٨٨ تبرعا بلغ مجموعها ٩٤٨ ٥٤٥ ٢٢ دولارا حولتها برقيا نفس الدول الأعضاء التسع.

٢ – ويُصدر مكتب الأمم المتحدة في نيروبي جميع الفواتير والإيصالات الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بما في ذلك الفواتير والإيصالات المتعلقة باتفاقيات البرنامج وبما يزيد على ٩٠ صندوقا استئمانيا. وتودع في حساب واحد خاص ببرنامج البيئة لدى مصرف تشيس كل التبرعات المقدمة لحساب الصناديق الاستئمانية، باستثناء الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال والتبرعات المناظرة. وقد فتحت الأمم المتحدة هذا الحساب في آب/أغسطس ١٩٩٦، بعد تلقيها عروضا تنافسية، وذلك لتيسير إيداع المنح المقدمة من الدول الأعضاء إلى برنامج البيئة.

٣ – وأجرى قسم التحقيقات التابع لمكتب خدمات الرقابة الداخلية تحقيقا إثر تلقيه تقريرا من أمين خزانة الأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ بشأن الودائع التي وجهت خطأ إلى حساب السيدة روس ماداكور. وفي سياق هذا التحقيق نظر القسم في المستندات المتصلة بهذه التحويلات والتي قدمتها الدول الأعضاء الست المعنية، ومصرف تشيس ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي الذي يدير حساب الصندوق الاستئماني لبرنامج البيئة. وإضافة إلى ذلك، أجرى محققو القسم مقابلات مع بعض الأفراد في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ووافق مصرف تشيس طواعية على إتاحة موظفين لإجراء مقابلات معهم وتوفير المعلومات اللازمة. وتلقى القسم المساعدة أيضا من ممثلي الدول الأعضاء المعنية.

ثانيا – تحويل الأموال

٤ – تُرسل التبرعات إلى الصناديق الاستئمانية بواسطة التحويل الالكتروني للأموال حيث توفر الدولة العضو المتبرعة، المعلومات التالية عن طريق المصرف المحول: رقم حساب المستفيد، وهو في هذه الحالة حساب الصندوق الاستئماني لبرنامج البيئة لدى مصرف تشيس؛ واسم المستفيد، وهو الصندوق الاستئماني لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ والمبلغ؛ والعملة؛ واسم مصرف المستفيد وعنوانه، وهو مصرف تشيس مانهاتن؛ ومعلومات عن البنك الوسيط من أجل تحديد المسار (إذا لزم الأمر)؛ ومعلومات شتى متصلة بالغرض من تحويل الأموال. ويرسل المصرف المحول إلى مصرف المستفيد، أي مصرف تشيس، تعليمات الكترونية بالخصم من حسابه ويزود مصرف تشيس بالمعلومات المشار إليها أعلاه. ويخصم مصرف تشيس عندئذ المبلغ المحدد من حساب المُحول ويضيفه إلى حساب الصندوق الاستئماني لبرنامج البيئة.

٥ - ولفهم سبب الخطأ الذي وقع في توجيه هذه التبرعات إلى حساب السيدة روس ماداكور، طلبت الأمم المتحدة إلى الدول الأعضاء المعنية أن تقدم ما لديها من مستندات تتصل بالتعليمات التي أعطتها إلى مصارفها المحولة. واستجابت لطلب المنظمة ست دول أعضاء، هي إيطاليا وبلجيكا وتركيا ودومينيكا وفرنسا وفنلندا، فقدمت المستندات المطلوبة إلى أمين خزانة الأمم المتحدة وأتيحت هذه المستندات لقسم التحقيقات بمكتب خدمات الرقابة الداخلية لاستخدامها في هذا التحقيق.

٦ - ويتبين من المستندات المقدمة أن المصارف التي حولت تبرعات إيطاليا وتركيا ودومينيكا وفرنسا وفنلندا أصدرت تعليمات إلى مصرف تشيس بتقييد المبالغ المحولة في الحساب رقم 001-XXXXXX لدى مصرف تشيس عوضا عن الحساب رقم 001-1-XXXXXX. وفي التبرعات الثلاثة المقدمة من بلجيكا، أصدر المصرف المحول تعليمات إلى مصرف تشيس بإيداع هذه المبالغ في الحساب رقم 000-1-XXXXXX.

٧ - وتبين الأدلة المستندية التي قدمتها دومينيكا أن الحكومة زودت المصرف المحول بالرقم الصحيح للحساب. وكان هذا هو المصرف أي المصرف المركزي لمنطقة شرق البحر الكاريبي في سانت كيتس الذي أعطى مصرفه المراسل وهو المصرف الاحتياطي الاتحادي في نيويورك رقم الحساب 001-XXXXXX لدى مصرف تشيس لكي يحول الأموال إليه.

٨ - وحصل قسم التحقيقات على مستندات كانت قد قدمتها أوروغواي سابقا إلى مكتب الأمم المتحدة في نيروبي بشأن الخطأ في توجيه تبرعها، وتبين هذه المستندات أيضا أن المصرف المحول أعطى مصرف تشيس رقم الحساب 001-XXXXXX عوضا عن الرقم 001-1-XXXXXX.

٩ - وفي معرض المناقشات التي أجريت مع ممثلي عدة من الدول الأعضاء المعنية، أفيد قسم التحقيقات بأن هذه الدول تستخدم فواتير مكتب نيروبي للتبرعات غير المسددة على أنها المستند الأصلي للشروع في عملياتها الداخلية للدفع. وحصل قسم التحقيقات على نسخ العديد من هذه الفواتير ووجد بعد فحص كل منها أنها تتضمن الرقم الصحيح للحساب، أي 001-1-XXXXXX. واستعرض قسم التحقيقات أيضا عدة مستندات داخلية للدول الأعضاء، كالأمر الملكي الموقع من ملك بلجيكا ويأذن بتقديم التبرعات إلى الصندوق الاستئماني لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ووجد أنها تتضمن أيضا الرقم الصحيح للحساب، أي 001-1-XXXXXX.

١٠ - ولم يجد قسم التحقيقات كما لم تقدم إليه، خلال التحقيق الذي أجراه، أي أدلة، سواء شفهية أو مكتوبة، تثبت أن مكتب نيروبي أو أي مكتب آخر من مكاتب المنظمة قدم رقم حساب غير صحيح. والجدير بالذكر أنه في كل تبرع من التبرعات الـ ١٣ التي حدث خطأ في توجيهها ذُكر بوضوح دائما في تعليمات التحويل المرسلة إلى مصرف تشيس أن المستفيد المقصود هو الصندوق الاستئماني لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ولكن مصرف تشيس يؤكد، كما سيرد شرح ذلك أدناه، أن نظامه يقضي بتجهيز التحويل البرقي بالاستناد إلى رقم الحساب فقط لا إلى أسم المستفيد.

ثالثا - النتائج

١١ - بالاستناد إلى المعلومات المقدمة من الدول الأعضاء ومصرف تشيس وإلى المستندات المتاحة في ملفات مكتب الأمم المتحدة في نيروبي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، جمع قسم التحقيقات التابع لمكتب خدمات الرقابة الداخلية المعلومات التالية المتصلة بالتبرعات الموجهة إلى الحساب الخاطئ.

ألف – الحكومة الإيطالية تخطر مكتب الأمم المتحدة في نيروبي

١٢ – ورد أول تحذير بوجود مشكلة من الحكومة الإيطالية. ففي رسالة مؤرخة ١٣ آذار/مارس ١٩٩٨، أخطرت وزارة البيئة الإيطالية الأمين التنفيذي لأمانة الأوزون في برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأنه قد تم سداد تبرع الحكومة الإيطالية لعام ١٩٩٨ البالغ ٦٧١ ١٩١ دولارا في بروتوكول مونتريال. وردا على تلك الرسالة، وجّه الأمين التنفيذي شكره على هذا التبرع في رسالة مؤرخة ٥ أيار/مايو ١٩٩٨، وأضاف أن أمين الخزانة سيرسل إيصالا رسميا في الوقت المناسب. لكن مكتب الأمم المتحدة في نيروبي وهو المكتب المسؤول عن تسجيل المبالغ المودعة لم يتلق من مصرف تشيس ما يفيد بهذا الإيداع. ولذلك، فقد أخطر مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، في رسالة مؤرخة ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٨، السفارة الإيطالية في نيروبي بأن تبرعها لعام ١٩٩٨ لم يسدد بعد.

١٣ – وردا على الإشعار الوارد من مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، قام السكرتير الأول في السفارة الإيطالية في نيروبي في رسالة مؤرخة ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ بإخطار الموظف المسؤول عن دائرة الميزانية وإدارة الأموال بمكتب الأمم المتحدة في نيروبي بأنه قد تم إيداع تبرع قدره ٦٧١ ١٩١ دولارا مقدم من الحكومة الإيطالية في الحساب رقم 001-XXXXXX؛ وذلك هو رقم الحساب الخاص بالسيدة روس ماداكور في مصرف تشيس. وفي رد لاحق على الطلب المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، الموجه من مكتب الأمم المتحدة في نيروبي للحصول على مزيد من المعلومات، قام السكرتير الأول في رسالة مؤرخة ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ بتزويد المكتب بتفاصيل الإيداع، مكررا أن الإيداع قد تم في الحساب رقم 001-XXXXXX. ورد الموظف المسؤول في دائرة الميزانية وإدارة الأموال في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي على السكرتير الأول في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ بقوله إن بحثا شاملا في الحساب رقم 001-1-XXXXXX لم يكشف عن وجود المبلغ المودع. ولو أن موظف دائرة الميزانية وإدارة الأموال/مكتب الأمم المتحدة في نيروبي قد قرأ بدقة أيا من الرسالتين أو كلتا الرسالتين الواردتين من السكرتير الأول في السفارة الإيطالية لكان قد نبه مكتب الأمم المتحدة في نيروبي إلى الإشارة إلى رقم حساب مختلف عن رقم حساب برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

١٤ – وبعد رسالة لاحقة متبادلة بين مكتب الأمم المتحدة في نيروبي والسفارة الإيطالية، أحالت بها السفارة نسخة من تعليمات الإيداع الموجهة من المصرف الإيطالي للعملات الأجنبية، أصدر رئيس التبرعات في دائرة الميزانية وإدارة الأموال بمكتب الأمم المتحدة في نيروبي تعليماته، في مذكرة مؤرخة ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٩، إلى أمين الصندوق الرئيسي في دائرة إدارة الموارد المالية بأن يطلب مساعدة تشيس في تتبع التبرع المقدم من إيطاليا. وقام بذلك أمين الصندوق الرئيسي في ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٩ عن طريق فاكس أرسله إلى تشيس. وأعلن تشيس أنه أرسل ردا في ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٩ عن طريق الفاكس وأشار إلى أن مراجعة حساب الصندوق الاستئماني لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لم تكشف عن المبلغ المودع. لكن موظفي المالية في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي أشاروا إلى أنهم لم يتسلموا هذا الفاكس من تشيس حتى ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٩ وذلك عندما طلب مكتب الأمم المتحدة في نيروبي من تشيس إرسال رد بالفاكس. و لم يتمكن تشيس من العثور على ما يؤكد أن الفاكس المؤرخ ١٩ شباط/فبراير المرسل إلى مكتب الأمم المتحدة في نيروبي قد أرسل بنجاح. وأبلغ تشيس قسم التحقيقات في مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن موظفا من تشيس قد تكلم في آذار/مارس ١٩٩٩ مع

موظف في دائرة إدارة الموارد المالية طالبا المعلومات المرجعية للمصرف المرسل فيما يتعلق بالأموال المحولة من وزارة البيئة/دائرة المناخ الجوي العالمي وتلوث الهواء والمخاطر الصناعية في إيطاليا. ويشير تشيس إلى أن موظف دائرة إدارة الموارد المالية لم يشر في ذلك الحين إلى أن الدائرة لم تتلق ردا من تشيس. وأكد مكتب الأمم المتحدة في نيروبي لقسم التحقيقات في مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن أمين الصندوق الرئيسي قد أجرى مكالمات هاتفية للمتابعة مع تشيس في ٢٤ شباط/فبراير و ٨ و ١٨ آذار/مارس ١٩٩٩، طلب فيها هذه الوثيقة.

١٥ - وبعد تلقي رسالة تشيس المؤرخة ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٩، أبلغ مكتب الأمم المتحدة في نيروبي تشيس في فاكس مؤرخ ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩ عن عدم ارتياحه للرد الذي أرسله تشيس. وأبلغ رئيس دائرة الميزانية وإدارة الأموال تشيس بأن مكتب الأمم المتحدة في نيروبي يطلب مساعدة تشيس في تحديد مكان الأموال المحولة من المانحين ويطلب مزيدا من المعلومات التفصيلية أكثر مما ورد في رد تشيس في الفاكس المؤرخ ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٩ ومفادها أن المبلغ غير موجود في الحساب. وأشار رئيس الدائرة إلى أنه بحاجة إلى التمكن من إبلاغ الدول الأعضاء بأسباب عدم استلام تحويل معين. وأشار أيضا إلى أن مكتبه قد زود تشيس بتفاصيل المبلغ المحول وبأن المكتب مهتم بمعرفة سبب عدم استلام ذلك المبلغ.

١٦ - وتضمنت الوثيقتان المرسلتان من دائرة الميزانية وإدارة الأموال إلى تشيس بعض المعلومات المتعلقة بالمبلغ المحول: وتضم أحدهما تعليمات بشراء دولارات الولايات المتحدة من أجل سداد التبرع، لكن هذه الوثيقة لم تتضمن أي تعليمات متعلقة بالإيداع. ويبدو أن الوثيقة الأخرى هي تعليمات بالتحويل من وزارة البيئة الإيطالية إلى المصرف الإيطالي للعملات الأجنبية. وكانت نسخة مكتب الأمم المتحدة في نيروبي من هذه الوثيقة رديئة الجودة ويصعب قراءتها ولذلك لم يمكن قراءة تعليمات الإيداع التي قد تكون واردة في هذه الوثيقة.

١٧ - وعلى أي حال لم يأت رد من تشيس على الفاكس المرسل من مكتب الأمم المتحدة في نيروبي المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩ حتى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وتأخر تشيس في الرد رغم قيام مكتب الأمم المتحدة في نيروبي بإرسال ثلاث رسائل تذكيرية خطية في ١٤ تموز/يوليه و ٢٩ تموز/يوليه و ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٩. وأقر تشيس لقسم التحقيقات في مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأنه تلقى الفاكس المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩، ولكنه ليس لديه سجل باستلام الفاكسات التذكيرية الثلاثة المرسلة من مكتب الأمم المتحدة في نيروبي. وقدم قسم التحقيقات في مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى تشيس تأكيدات بإرسال الفاكسات الثلاثة: تأكيد متعلق بالفاكس المؤرخ ١٤ تموز/يوليه وتأكيدان متعلقان بالفاكس المرسل ١٧ آب/أغسطس، الذي أرسل بالفاكس مرتين إلى تشيس. ورغم أن تشيس أشار إلى أنه ليس لديه سجل باستلام الفاكس المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٩ من مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، فقد أقر بأنه استلم نسخة الفاكس المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٩ في يوم ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩ من أمينة خزانة الأمم المتحدة التي أرسلت نسختها إليه، ولكنه لم يقدم تفسيرا لسبب عدم الرد على هذا الفاكس. وعلاوة على ذلك، لم يقدم تشيس تفسيرا لسبب استغراقه نحو ثلاثة أشهر للرد على الفاكس المرسل من مكتب الأمم المتحدة في نيروبي المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩.

١٨ - ونظرا لأن مكتب الأمم المتحدة في نيروبي ظل يواجه صعوبات في الحصول على مساعدة تشيس في تتبع المبلغين المفقودين المودعين من إيطاليا ومن أوروغواي (انظر أدناه) فقد اتصل مكتب الأمم المتحدة في نيروبي بأمينة خزانة

الأمم المتحدة التي أفادت بأن البروتوكول المصرفي يتطلب أن تبدأ التحقيقات في التحويلات البرقية بالمصرف المرسل. وعندما سأل قسم التحقيقات في مكتب خدمات الرقابة الداخلية رئيس دائرة إدارة الموارد المالية عن سبب عدم الاتصال بالحكومة الإيطالية للمطالبة بأن يبدأ مصرفها المُرسل التحقيق، أجاب بأنه نظرا لأن الاتصال بالمانحين لا يتم إلا عن طريق دائرة الميزانية وإدارة الأموال، فإن دائرة إدارة الموارد المالية لم تتصل بالمصرف الإيطالي أو تطلب من الحكومة الإيطالية الاتصال بمصرفها في أي وقت.

١٩ - وفي رد موظف حسابات تشيس المؤرخ ٧ أيلول/سبتمبر على الفاكس المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩ المرسل من رئيس دائرة الميزانية وإدارة الأموال، قام الموظف بإبلاغ مكتب الأمم المتحدة في نيروبي بضرورة الاتصال بالدولة العضو وطلب أسم المؤسسة المالية التي بدأت عملية تحويل الأموال وتاريخ التحويل والرقم المرجعي ذي الصلة. وأضاف أنه تم إبلاغ ذلك شفويا في وقت سابق إلى أمين الصندوق الرئيسي في شباط/فبراير ١٩٩٩، لكن تشيس لم يتلق المعلومات المطلوبة حتى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وعندما سأل المحققون في قسم التحقيقات بمكتب خدمات الرقابة الداخلية أمين الصندوق الرئيسي عن التعليمات التي تلقاها من تشيس في شباط/فبراير ١٩٩٩، أبلغ المحققين أنه لا يتذكر أن تشيس طلب منه تقديم المعلومات. ولم يتقدم تشيس بهذا الطلب خطيا حتى أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، أما بالنسبة للاتصال الشفوي في شباط/فبراير، فليس ثمة دليل خطي على حدوثه. ولو كان هذا الطلب له أهمية حاسمة بالنسبة لتشيس لكي يتمكن من تعقب المبلغ المودع الذي بدا أنه مفقود لتعين على تشيس أن يبلغ ذلك خطيا إلى أمين الصندوق الرئيسي أو يطلب من أمينة خزانة الأمم المتحدة القيام بذلك.

٢٠ - وعلى أي حال، فقد أبلغ رئيس دائرة الميزانية وإدارة الأموال البعثة الدائمة لإيطاليا لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة في ٤ آب/أغسطس ١٩٩٩ أنه لحل المسألة يلزم معلومات إضافية من المصرف الذي بدأ عملية الدفع بشأن تعليماته التي أصدرها بالضبط فضلا عن تأكيد بتحويل الأموال.

٢١ - وأُبلغت أخيرا الحكومة الإيطالية، عن طريق البعثة الدائمة لإيطاليا، بما هو مطلوب لتتبع التبرع. واتصلت بمصرفها، وهو المصرف الإيطالي للعملات الأجنبية في إيطاليا، الذي قدم في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ تلك المعلومات مباشرة إلى تشيس. وكان قد مر في ذلك الحين سنة واحدة بالتمام من اليوم الذي حذرت فيه الحكومة الإيطالية من وجود مشكلة. وأشار أخيرا تشيس في هذه المرحلة إلى أن التحويل قد قيد لحساب روس ماداكور بدلا من حساب الصندوق الاستئماني لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقد قيد المبلغ المودع تلقائيا في حساب روس ماداكور استنادا إلى رقم الحساب الذي ذكره المصرف المرسل، رغم أن أسم الحساب الوارد من المصرف الإيطالي للعملات الأجنبية يذكر بوضوح أنه من أجل الصندوق الاستئماني لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهو لا يماثل اسم العميلة صاحبة الحساب الذي قيد به المبلغ المودع في تشيس. وفند المصرف الإيطالي للعملات الأجنبية تصرفات تشيس بأن رد عليه بأنه نظرا لأن الاسم في الحساب الذي قيد فيه المبلغ المودع يختلف عن اسم المستفيد الذي ذكره المصرف (أي الصندوق الاستئماني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) فكان يتعين على تشيس ألا يودع المبلغ في حساب السيدة روس ماداكور.

٢٢ - واتصل تشيس بعد ذلك بالسيدة روس ماداكور وأخبرها بقيد مبالغ في حسابها على سبيل الخطأ وطلب إذنا بخصم المبالغ من حسابها. ورفضت السيدة روس ماداكور.

٢٣ - ورغم المراسلات المستفيضة بشأن الخطأ في توجيه التبرع الإيطالي أرسلت دائرة الميزانية وإدارة الأموال في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ إلى حكومة إيطاليا رسالة متابعة وفاتورة بتبرعها غير المسدد لعام ١٩٩٨ البالغ ١٩١ ٦٧١ دولارا. وعندما سأل محققو قسم التحقيقات في مكتب خدمات الرقابة الداخلية دائرة الميزانية وإدارة الأموال عن سبب القيام بهذا، رد رئيس الدائرة بأن إشعارات المبالغ غير المسددة ترسل بصفة تلقائية. وقال علاوة على ذلك، إنه من الناحية الفنية فإن التبرع الإيطالي كان لا يزال يعتبر تبرعا غير مسدد عند إرسال الرسالة التذكيرية والفاتورة إلى الحكومة الإيطالية. ورغم ذلك، فما كان ينبغي إرسال مثل هذه المذكرة.

باء - حكومة أوروغواي تخطر مكتب الأمم المتحدة في نيروبي

٢٤ - اتصلت أيضا دول أعضاء أخرى بمكتب الأمم المتحدة في نيروبي بشأن تبرعاتها. وردا على فاتورة مرسلة من مكتب الأمم المتحدة في نيروبي بشأن التبرعات غير المسددة المستحقة، أرسلت البعثة الدائمة لأوروغواي في جنيف الفاكس المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ إلى رئيس دائرة الميزانية وإدارة الأموال الذي طلبت فيه بيانات مستوفاة عن التبرعات غير المسددة المستحقة على أوروغواي فضلا عن إيصالات بالمبالغ المدفوعة. ووفقا لسجلات أوروغواي، سدد مبلغ ٦ ٨٠٢ دولار في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٨. ويمثل هذا المبلغ تبرعات الحكومة في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦ المقدمة إلى اتفاقية التنوع البيولوجي.

٢٥ - وفي ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٩، أرسلت البعثة الدائمة لأوروغواي في جنيف عن طريق الفاكس إلى رئيس دائرة الميزانية وإدارة الأموال نسخة من أمر بالدفع ورد فيها رقم الحساب XXXXXX-001. وأشارت ملحوظة خاطئة كتبها بخط اليد موظف في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي إلى ما يلي: ''من أوروغواي لحساب اتفاقية التنوع البيولوجي مبلغ ٦ ٨٠٢ دولار في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٨ ورقم الحساب XXXXXX-001-1''. ومرة أخرى وكما حدث عند تلقي رسالة مماثلة من البعثة الإيطالية في نيروبي لم يلحظ موظف مكتب الأمم المتحدة في نيروبي أن رقم الحساب المحدد في الفاكس الوارد من البعثة هو رقم مختلف اختلافا طفيفا. وفي مذكرة مؤرخة ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٩، طلب رئيس التبرعات في دائرة الميزانية وإدارة الأموال إلى أمين الصندوق الرئيسي في دائرة إدارة الموارد المالية التماس مساعدة تشيس في تتبع المبلغ الذي أودعته أوروغواي.

٢٦ - واستجابة لذلك الطلب المذكور أعلاه، قام أمين الصندوق الرئيسي في دائرة إدارة الموارد المالية بإرسال فاكس إلى تشيس في ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٩ طلب فيه معلومات من تشيس عن السبب في عدم قيد التحويل النقدي البلجيكي البالغ ٩٣٨ ٣٩ دولارا (انظر الفرع جيم أدناه) والتحويل النقدي من أوروغواي البالغ ٦ ٨٠٢ دولار لحساب الصندوق الاستئماني لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وفيما يتصل بالتحويل من أوروغواي، أشار رئيس دائرة إدارة الموارد المالية إلى أن النسخة المطبوعة المستخرجة برموز ''سويفت'' بينت أن الأموال أرسلت إلى تشيس لتقيد في الحساب رقم XXXXXX-001 ''وهو رقم غير صحيح نظرا لحذف الرقم الرابع وهو العدد 1''. وفي هذا الوقت، كان مكتب الأمم المتحدة في نيروبي قد حدد سبب الخطأ في توجيه المبلغ المودع من أوروغواي وأبلغه لتشيس. وطلب إلى تشيس أن يجري تحقيقا وأن يبلغ بالتالي، دائرة إدارة الموارد المالية بما جرى؛ لكن المكتب لم يتلق ردا من تشيس على هذا الطلب. وفي رسالة مؤرخة ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٠ موجهة إلى قسم التحقيقات في مكتب خدمات الرقابة الداخلية، أشار تشيس إلى أنه لم يتلق هذا الفاكس المؤرخ

١١ حزيران/يونيه ١٩٩٩. ومع ذلك، فقد زود مكتب الأمم المتحدة في نيروبي قسم التحقيقات/الرقابة بنسخة من إفادة تأكيد إرسال الفاكس تشير إلى أن الفاكس أرسل بنجاح في ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٩.

جيم – التوجيه الخاطئ للتبرعات المقدمة من دول أعضاء أخرى

٢٧ – تلقى مكتب الأمم المتحدة في نيروبي إشعار من الممثل الدائم لبلجيكا لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة بفقدان ودائع. فقد أُبلغ رئيس التبرعات في دائرة الميزانية وإدارة الأموال (BFMS) في ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٩ بفقدان تبرع قدره ٩٨٨ ٣٩ دولارا للصندوق الاستئماني لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقد رد مكتب الأمم المتحدة في نيروبي على الممثل الدائم لبلجيكا في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٩ فأخبره أن البحث في سجلات الودائع لم يكشف عن الوديعة البالغ قيمتها ٩٨٨ ٣٩ دولارا وطلب تفاصيل دقيقة عن الوديعة و/أو نسخة عن سجل الوديعة تبين التاريخ ورقم الحساب والمبلغ. فرد ممثل بلجيكا الدائم برسالة بتاريخ ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩ إلى مكتب الأمم المتحدة في نيروبي يقول فيها إن وزارة البيئة البلجيكية أودعت التبرع في رقم حساب برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتجدر الإشارة إلى أن رقم الحساب المذكور في تلك الرسالة ليس هو رقم الحساب المستعمل فعلا في التعليمات. فالوثيقة Bordereau de liquidation et d'ordonnancement المؤرخة ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٨، والوثيقة ordonnance de depense المؤرخة في ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٨ الصادرتان عن Ministerie van Sociale Zaken كلتاهما تذكران رقم الحساب XXXXXX-000-1 بدلا من XXXXXX-001-1. بيد أن قسم التحقيق في مكتب خدمات الرقابة الداخلية لاحظ أن رقم الحساب الصحيح XXXXXX-001-1 قد استُعمل في وثائق داخلية أخرى مثل الأوامر الملكية الصادرة عن ملك بلجيكا، المؤرخة ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، التي تأذن بدفع تبرع بلجيكا لعام ١٩٩٧ لاتفاقية بازل، وأخرى مؤرخة ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، تأذن بدفع تبرع بلجيكا لعام ١٩٩٨ لبروتوكول مونتريال.

٢٨ – وحتى بعد أن حدد مكتب الأمم المتحدة في نيروبي لمصرف تشيس في ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٩ سبب الخطأ في توجيه هذا التبرع، وجهت تبرعات دول أعضاء أخرى بصورة خاطئة أيضا. ففي رسالة مؤرخة ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٩، أصدرت وزارة البيئة الفنلندية تعليماتها لقسم المالية فيها بدفع مبلغ ٠٠٠ ٥ يورو لحساب الصندوق الاستئماني لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ولكنها ذكرت رقم الحساب XXXXXX-001 وليس رقم الحساب XXXXXX-001-1.

٢٩ – وردا على ملاحظة تذكيرية مؤرخة ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ وصادرة من مكتب الأمم المتحدة في نيروبي بشأن التبرع الفنلندي غير المدفوع، بعثت وزارة البيئة الفنلندية برسالة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ إلى مكتب الأمم المتحدة في نيروبي تقول فيها بأنها قد دفعت التبرع بتاريخ ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٩ إلى رقم الحساب XXXXXX-001. فرد مكتب الأمم المتحدة في نيروبي بتاريخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ بأن رقم الحساب الصحيح، والوارد في الفاتورة الموجهة إلى حكومة فنلندا، هو XXXXXX-001-1 وليس XXXXXX-001 كما ذُكر في الفاكس وفي نسخة المعلومات المتعلقة بالتحويل المصرفي التي أرسلتها وزارة البيئة الفنلندية.

٣٠ – كما تذكر استمارة الدفع/التحويل المؤرخة ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٨، البالغ قيمتها ١١٢ دولارا أمريكيا والموجهة من حكومة دومينيكا إلى المصرف المركزي لشرق البحر الكاريبي بخصوص دفع تبرعها لعام ١٩٩٨ لاتفاقية التنوع البيولوجي، أن رقم الحساب هو

001-1-XXXXXX. وقد أصدر المصرف المركزي لشرق البحر الكاريبي، بوصفه مرسل المبلغ عن حكومة دومينيكا، تعليمات إلى المصرف الذي يتعامل معه، وهو مصرف الاحتياطي الاتحادي في نيويورك، بتحويل المبلغ إلى الحساب الذي رقمه 001-XXXXXX في مصرف تشيس. لقد قدمت الدولة العضو معلومات صحيحة بيد أن المصرف الذي أرسل المبلغ قدم رقم حساب غير صحيح.

٣١ - وحتى بعد ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، عندما قرر مصرف تشيس أن الودائع قد وُجهت خطأ إلى حساب روس ماداكور، ظل مصرف تشيس يقيد تبرعات دول أعضاء أخرى لحساب روس ماداكور. وقد أشارت الوثيقة D cision de Subvention رقم ٩٩/١٨ المؤرخة ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ المتعلقة بالتبرع الفرنسي البالغ ١٠٠ ألف فرنك فرنسي لاتفاقية التنوع البيولوجي إلى أن الدفع ينبغي أن يكون لحساب الصندوق الاستئماني لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ورقمه 00-1-XXXXXX. وتلا ذلك رسالة مؤرخة ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ من سفارة فرنسا في الولايات المتحدة موجهة إلى الأمين العام مفادها أن تبرعا مقداره ١٠٠ ٠٠٠ فرنك فرنسي قد دفع في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ لحساب الصندوق الاستئماني لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ورقمه 00-1-XXXXXX.

دال - التوضيح المقدم من مصرف تشيس بشأن سبب حدوث الخطأ في توجيه الودائع

٣٢ - استنادا إلى مصرف تشيس، يُدار نظام تحويل الأموال لديه على أساس المادة ٤ ألف ٢٠٧ (٢) (أ) من القانون التجاري الموحد للولايات المتحدة. ولا ينص هذا القانون إلا على أنه **يجوز** للمصرف المتلقي الاعتماد على رقم الحساب الوارد لتقييد الأموال المحولة في رقم الحساب المحدد، وذلك بدون مطابقة التحويل مع أسم صاحب الحساب. وردا على السؤال الذي طرحته الدول الأعضاء المعنية، أفاد تشيس بأن نظم تحويل الأموال لديه تعمل آليا على تمييز رقم الحساب الوارد وتقييد المبلغ تلقائيا في ذاك الحساب بدون الرجوع إلى اسم صاحب الحساب. واستنادا إلى تشيس، لا يرفض نظام التحويل لديه المبلغ المحول إلا في حال عدم وجود رقم حساب صحيح لدى المصرف وعندها يقوم أحد موظفيه بتولي أمر الوديعة يدويا. وأكد تشيس أنه لا توجد طريقة مجدية من حيث التكلفة أو عملية من الناحية التقنية لتغيير نظام المقاصة لتحويل الأموال بحيث يطابق أرقام الحسابات مع أسماء أصحابها. وأشار إلى أن إدخال مثل هذه التعديلات سوف يؤثر تأثيرا كبيرا على الوقت اللازم للمقاصة كما تؤثر تأثيرا سيئا على الخدمة التي يقدمها مصرف تشيس للأمم المتحدة وزبائنه الآخرين[(١)].

٣٣ - وفيما يتعلق بالتحقيق في الخطأ في توجيه التبرعات لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، أبلغ تشيس أمين صندوق الأمم المتحدة بأنه خلال الفترة التي وُجه أثناءها ١٣ تبرعا لحساب روس ماداكور خطأ (شباط/فبراير ١٩٩٨ حتى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩)، تلقى المصرف ٣٨ تحويلا آخر تحمل أرقام حسابات مغلوطة. بيد أن هذه التحويلات ذكرت أرقام حسابات غير موجودة في تشيس؛ ونتيجة لهذا، رفض نظام المصرف هذه الودائع، مما استدعى تدخلا يدويا في مصرف تشيس لإكمال المعاملة. وفي هذه الحالات، قام موظفو المصرف بتحقيقات فيما يتعلق بالمتلقي المقصود وبالحساب المقصود قبل إجراء التسويات اللازمة يدويا لضمان قيد التحويلات في حساب المتلقي المقصود، وهو

(١) بيد أن قسم التحقيق في مكتب خدمات الرقابة الداخلية لاحظ بأن هناك مصرف مقاصة رئيسي واحد على الأقل لديه نظام لتحويل الأموال يقوم، على أساس انتقائي، بمطابقة رقم الحساب مع اسم صاحبه قبل قيد الأموال الواردة في الحسابات.

الصندوق الاستئماني لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وكما ذُكر أدناه، فإن هذا الإيضاح لا يفسر جميع المشاكل التي صادفها قسم التحقيق في مكتب خدمات الرقابة الداخلية أثناء تحقيقاته.

٣٤ - وبعد أن حدد تشيس في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ أن التبرع الإيطالي قد وجّه خطأ إلى حساب روس ماداكور، وجّه تحويلان آخران وردا من ناميبيا وفرنسا مجموعهما ١٧ ٣٩٣ دولارا إلى حساب روس ماداكور، على سبيل الخطأ. وعندما عرض هذا على تشيس، رد المصرف على أمين صندوق الأمم المتحدة بأن معرفة أن التحويل الوارد قد وجّه خطأ إلى حساب روس ماداكور لا تعطي تشيس مبررا لوقف التحويلات اللاحقة إلى ذلك الحساب، وأنه بدون هذا الوقف لم يكن في الإمكان الحيلولة دون وصول التحويلات اللاحقة المجهزة تلقائيا إلى ذلك الحساب. وادعى تشيس أنه ما من سبب يجعله يتوقع أن أي تحويل لاحق يحمل رقم ذلك الحساب سيكون مغلوطا أيضا. وقد ادعى تشيس ذلك على الرغم من قيام مكتب الأمم المتحدة في نيروبي بإبلاغه في السابق بالوديعتين المفقودتين الواردتين من بلجيكا وأوروغواي.

٣٥ - وبالإضافة إلى هذا، قُيدت ودائع خطأ في الوقت الذي كان يجب الحيلولة دون ذلك حتى في إطار النظام الذي يعمل به تشيس. فالتبرعات البلجيكية الثلاثة التي وُجهت خطأ تختلف عن التبرعات الأخرى حيث أن رقم الحساب الذي استعملته الحكومة البلجيكية يتضمن صفرا إضافيا على اليسار أي 000-1-XXXXXX وهذا الرقم ليس رقم حساب روس ماداكور، وهو 001-XXXXXX. ومع ذلك، فقد أودعت التبرعات في هذا الحساب. وعندها سُئل تشيس كيف يمكن قيد الأموال الموجهة لإيداعها في الحساب رقم 000-1-XXXXXX في الحساب 001-XXXXXX إذا كان نظام المصرف لا يعترف إلا بالأرقام. وعندها أيضا قدم تشيس في رده معلومات جديدة؛ حيث يقوم نظام تحويل الأموال لديه تلقائيا بإضافة أو حذف الأصفار الدخيلة على اليسار لكي ينسجم الرقم مع نظام حساباته. وبناء على ذلك أسقط نظام تشيس الصفر الأول 0 في رقم الحساب 000-1-XXXXXX مما أسفر عن رقم الحساب 00-1-XXXXXX وهو رقم حساب روس ماداكور، الذي أودعت فيه التبرعات.

٣٦ - بيد أن رد تشيس هذا لا يوضح تحويلين، من أصل التحويلات الـ ٣٨ المغلوطة، اللذان تطلبا تدخلا يدويا. فهذان التحويلان وجهتهما الدولة العضو المساهمة إلى الحساب 0001-1-XXXXXX الذي تضمن رقم صفر 0 إضافي على اليسار زيادة عن رقم الحساب الصحيح لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وهو 001-1-XXXXXX. وحسب إيضاح تشيس، كان ينبغي لنظامه أن يسقط الصفر على اليسار وأن يودع الأموال في حساب برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وبدلا من ذلك، فقد رفض نظام المصرف التحويلين كليهما مما استدعى تدخلا يدويا. ولو أُتبعت هذه العملية بالنسبة للوديعة البلجيكية، لحظيت هي أيضا بتدخل يدوي.

٣٧ - وقد طُلب من تشيس أن يقدم إيضاحا عن السبب الذي جعل هذين التحويلين المغلوطين يتطلبان تدخلا يدويا مما أسفر عن إيداعهما بشكل صحيح، في حين أن الودائع البلجيكية لم تتطلب ذلك. وفي رسالة مؤرخة ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٠ موجهة إلى قسم التحقيق في مكتب خدمات الرقابة الداخلية، أكد تشيس أن حقل رقم الحساب في الحالتين الأخريتين قد تضمن خطين فاصلين ، في حين أن حقل رقم الحساب في الحالة البلجيكية لم يتضمن ذلك.

٣٨ - بيد أن هذا الرد المقدم من مصرف تشيس لا يبدو أنه يوضح التباين في تعامل المصرف مع هذه الأموال. فالتحويلات البلجيكية التي تضمنت رقم صفر 0 إضافي

(XXXXXX-1-000)؛ والتحويلان المغلوطان اللذان تطلبا تدخلا يدويا (XXXXXX-1-000)؛ وحساب الصندوق الاستئماني لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (XXXXXX-1-001)، كلها تتضمن خطين فاصلين في رقم الحساب في حين أن رقم حساب روس ماداكور (XXXXXX-001) لا يتضمن إلا خطا فاصلا واحدا. ومع كل ذلك، فقد قيد تشيس الودائع البلجيكية الثلاث في حساب روس ماداكور.

هاء – الوثائق المقدمة من حكومة تركيا

٣٩ – ولا تؤيد الوثائق المقدمة من حكومة تركيا الإيضاح المقدم من تشيس بأن نظام تحويل الأموال لديه لا يستطيع أن يطابق رقم الحساب مع اسم صاحب الحساب.

٤٠ – ففي ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٩، وجهت حكومة تركيا ثلاثة تبرعات وهي: ١١٨ ٣٣ دولارا و ١٨٤ ٣٥ دولارا و ٦٣٢ ١٣ دولارا إلى حساب الصندوق الاستئماني لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وصدرت التعليمات بإيداع تبرعين بمبلغين هما ١١٨ ٣٣ دولارا و ١٨٤ ٣٥ دولارا في الحساب رقم XXXXXX-001، في حين صدرت التعليمات بإيداع التبرع الثالث ٦٣٢ ١٣ دولارا في الحساب رقم XXXXXX-1-001. فأبلغ تشيس المصرف التركي الذي حول المبلغ بأنه لا يستطيع تنفيذ دفع مبلغ ١٨٤ ٣٥ دولارا لأن رقم حساب المتلقي (XXXXXX-001) لا يتطابق مع اسم صاحب الحساب الذي هو برنامج الأمم المتحدة للبيئة. واقترح مصرف تشيس بأن يقدم المصرف التركي المحول رقم الحساب الصحيح وهذا ما فعله هذا الأخير، وعندها أودع المبلغ ١٨٤ ٣٥ دولارا بشكل صحيح في حساب برنامج الأمم المتحدة للبيئة ورقمه XXXXXX-1-001.

٤١ – بيد أن هذا ليس صحيحا بالنسبة للتبرع البالغ ١١٨ ٣٣ دولارا. ففي حين أن هذا التبرع قد وُجه أيضا إلى الحساب رقم XXXXXX-001 فإن النظام الذي يعمل به تشيس لم يرفض هذا التحويل على أساس عدم مطابقة اسم صاحب الحساب مع رقم الحساب. وبدلا من ذلك، فقد أودع هذا الاشتراك تلقائيا في حساب روس ماداكور.

٤٢ – فما كان من مصرف تشيس إلا أن بعث برسالة بتاريخ ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ إلى قسم التحقيق في مكتب خدمات الرقابة الداخلية يوضح فيها أنه في التاريخ الذي تلقى فيه تعليمات الحكومة التركية بشأن الوديعتين، وهو ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٩، طرأ عطل حاسوبي مؤقت على الوصلة التي تربط بين نظام تحويل الأموال في مصرف تشيس ونظام محاسبة معاملات التجزئة، مما أدى إلى رفض نظام المصرف إيداع مبلغ ١٨٤ ٣٥ دولارا. وعند هذا الحد، تدخل أحد الموظفين يدويا لتحديد هوية الطرف الدائن. وعندما لاحظ الموظف الذي كان يعمل يدويا الاختلاف بين رقم الحساب واسم صاحب الحساب، تم الاتصال بالمصرف المحول، وهو مصرف تركيا المركزي، لتوضيح هوية المتلقي الصحيح. وبناء على رد المصرف التركي، قُيدت تلك الأموال لحساب الصندوق الاستئماني لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وأضاف تشيس أن السبب الوحيد الذي جعل نظام المصرف يرفض إيداع مبلغ ١٨٤ ٣٥ دولارا كان العطل الحاسوبي المؤقت الذي حدث في الوقت الذي دخل فيه المبلغ نظام تحويل الأموال في تشيس. وأنه لو دخل هذا المبلغ ذلك النظام عندما كانت الوصلة بين نظام تحويل الأموال ونظام محاسبة معاملات التجزئة تعمل بشكل طبيعي، كما كان الحال عند ورود التبرع البالغ ١١٨ ٣٣ دولارا، لجُهز ذلك المبلغ تلقائيا وأُودع في حساب روس ماداكور.

رابعا – الأحداث اللاحقة

٤٣ – وما أن تبين لمصرف تشيس في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ أن تبرع إيطاليا قد قيد لحساب السيدة روس ماداكور، اتصل ممثلوه بالسيدة روس ماداكور ليطلبوا إليها الإذن بأن

يستردوا المبلغ الذي أودع في حسابها خطأ. ورفضت السيدة روس ماداكور إعادة الأموال التي أودعت في حسابها خطأ. وكانت قد أنفقت منه آنذاك ما يزيد على ٠٠٠ ٢٠٠ دولار.

٤٤ - وطلبت الأمم المتحدة إلى تشيس أن يخصم المبلغ من الحساب الذي أودع فيه خطأ ويقيده للحساب الذي كان من المزمع إيداعه فيه، ألا وهو حساب الصندوق الاستئماني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ونظرا لأن السيدة روس ماداكور رفضت إعادة الأموال، لم يتمكن مصرف تشيس من تلبية طلب الأمم المتحدة والتجأ إلى تجميد حساب روس ماداكور في بداية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ لمنع تكبد الأمم المتحدة المزيد من الخسائر المالية. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، رفعت السيدة روس ماداكور قضية ضد مصرف تشيس طالبة بالإفراج عن الأموال المودعة في حسابها التي ادعت أنها ملكا لها. وردا على ادعائها قدم تشيس ادعاءات ضد السيد ماداكور تتعلق بطبيعة التعويض والاقتطاع، كما طلب إقرارا بملكية الأموال المذكورة. ولا تزال هذه القضية قيد النظر في المحكمة العليا لولاية نيويورك، في الوقت الراهن.

٤٥ - وعقد أمين الخزانة، ومكتب الشؤون القانونية ومكتب خدمات الرقابة الداخلية العديد من الجلسات والمناقشات مع تشيس. وعلى إثر الطلبات التي قدمتها الأمم المتحدة في هذه الجلسات من أجل استرداد الأموال المودعة خطأ، أبلغ مصرف تشيس أمين خزانة الأمم المتحدة في ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٠ أنه قيد مبلغ ١٢١,٥٧ ٤٧٠ دولارا لحساب الصندوق الاستئماني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو ما يعادل المبلغ الذي يحتجزه تشيس في حساب روس ماداكور إلى أن يفصل نهائيا في القضية المعروضة حاليا على المحكمة العليا لولاية نيويورك. بيد أن المنظمة واصلت الضغط على تشيس من أجل استرداد المبلغ كاملا.

٤٦ - وفي ٨ آذار/مارس ٢٠٠٠، ألقي القبض على السيدة روس ماداكور ووجه لها مكتب النائب العام للولايات المتحدة الأمريكية في مانهاتن تهم التدليس المصرفي وتقديم بيانات مزورة والسرقة من مصرف. وهذه القضية الجنائية في انتظار البت فيها.

٤٧ - وعلى إثر جلسة أخيرة عقدها أمين الخزانة ومكتب الشؤون القانونية ومكتب خدمات الرقابة الداخلية في ١ أيار/مايو ٢٠٠٠، رد تشيس رصيد الأموال المودعة خطأ أي (٨٧٧,٣٧ ٢٣١ دولارا) إلى الصندوق الاستئماني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ٣ أيار/مايو ووعد بالعمل مع موظفي الأمم المتحدة من أجل وضع أساليب لتفادي مثل هذه المشاكل.

٤٨ - وأدرجت شعبة المراجعة والمشورة الإدارية التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية في خطة مراجعة الحسابات لعام ٢٠٠٠ مراجعة أفقية للسياسات والإجراءات التي تتبعها المكاتب والصناديق والبرامج الرئيسية التابعة للأمم المتحدة فيما يتعلق باستلام الاشتراكات المقررة والتبرعات وحسابها ومراقبتها. ومع أخذ نتائج قسم التحقيقات في الاعتبار في هذا التقرير، فإن المراجعة ستشمل مجالات من بينها الترتيبات التي وضعها أمين خزانة الأمم المتحدة لرصد الأداء ومدى كفاية المعلومات التي يقدمها تشيس أو أي مصرف آخر تحال إليه هذه الاشتراكات. وسيتم، حسب الاقتضاء، إصدار توصيات تتعلق بمراجعة الحسابات لتعزيز كفاية وفعالية أدوات الرقابة الداخلية في كفالة حسن إدارة الاشتراكات، وتبيان أوجه إنفاقها وحمايتها من الفقدان بسبب الإهمال أو التدليس أو المخالفات الأخرى.

خامسا – تدابير تصحيحية يقترحها مصرف تشيس

٤٩ – نظرا لحجم الأخطاء الكبير، وعلى إثر مناقشات أجراها تشيس مع موظفي الأمم المتحدة، اقترح على أمين خزانة الأمم المتحدة غلق حساب الصندوق الاستئماني هذا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والحسابات الأخرى المفتوحة باسم البرنامج الإنمائي، وفتح حسابات جديدة وإعطائها رقما وحيدا يبدأ بثلاثة أعداد لا يكون أولها صفر ولا تستخدمها إلا الأمم المتحدة. وفي حين أن هذا التغيير لا يضمن عدم حدوث أخطاء عند نقل التعليمات، فإن البداية الرقمية الوحيدة الخاصة بالأمم المتحدة قد تمنع إيداع الأموال في حساب غير تابع للأمم المتحدة، وذلك ما دامت الأرقام الثلاثة الأولى من الحساب صحيحة.

٥٠ – وإزاء هذه التطورات والطلبات المقدمة من مكتب الأمم المتحدة في نيروبي وأمين الخزانة المتعلقة بالحصول على المساعدة في تفادي هذه المشاكل في المستقبل، اقترح تشيس ما يلي:

(أ) استخدام ترتيبات مفاتيح الاختبار الحالية في جميع الاتصالات الصادرة من جميع مكاتب الأمم المتحدة التي مقرها في نيروبي، بما في ذلك الرسائل المتعلقة بالتحويلات من غير الأموال. ومن شأن ذلك أن يكفل إنذار مكاتب الأمم المتحدة بأي رسالة لا تصل إلى مصرف تشيس لأن انعدام أي رقم متسلسل سينذر المصرف بعدم وصول الرسالة؛

(ب) بحث جدوى إنشاء مرفق اتصال آمن وموثوق بين مكتب الأمم المتحدة في نيروبي ومصرف تشيس عن طريق وضع عنوان مصرف تشيس بالبريد الإلكتروني على شبكة البريد الإلكتروني التابعة للأمم المتحدة؛

(ج) اتخاذ الترتيبات اللازمة لكي يقدم مكتب الأمم المتحدة في نيروبي إلى مصرف تشيس قائمة شاملة تتضمن معلومات مفصلة تتعلق بأي تبرعات معلقة عن الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠ تكون الدول الأعضاء قد ذكرت أنها سددتها إلى الحسابات المفتوحة لدى مصرف تشيس ولكن مكتب الأمم المتحدة في نيروبي لم يكن بوسعه بيانها[٢]؛

(د) إجراء مكالمة هاتفية مرة كل أسبوعين بين مكتب الأمم المتحدة في نيروبي ومصرف تشيس لمناقشة الخدمات بما في ذلك المسائل التي لم تتم تسويتها فيما يتعلق بخدمات العملاء؛

(هـ) إرساء عملية تصاعد إدارية بين مكتب الأمم المتحدة في نيروبي ومصرف تشيس لمعالجة أي تحقيقات محتملة لا تزال عالقة. وستشمل هذه العملية إجراء مكالمة هاتفية من مكتب الأمم المتحدة في نيروبي إلى مصرف تشيس لتنبيهه إلى أي مسائل تكون هامة بوجه خاص؛

(و) بحث الجدوى والمنفعة المحتملة من إنشاء رقم تعريف عام كالأرقام المستخدمة في نظام غرف المقاصة للمدفوعات، فيما بين المصارف ليمكن استخدامه كأداة للتعرف على نظام غرف المقاصة للمدفوعات فيما بين المصارف بدولارات الولايات المتحدة والتحويلات الاتحادية البرقية للأموال التي تقيد لحسابات الأمم المتحدة في تشيس؛

(ز) الترتيب لعقد اجتماع بين المسؤولين في دائرة إدارة الموارد المالية ودائرة الميزانية والمالية التابعتين لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي ومسؤولين من تشيس لمناقشة تنفيذ توصيات تشيس المذكورة أعلاه.

---

(٢) أبلغ مكتب الأمم المتحدة في نيروبي مكتب خدمات الرقابة الداخلية أنه لا توجد تبرعات إضافية مفقودة.

٥١ - ويرى تشيس أن هناك صعوبات في مجال الاتصالات بين الولايات المتحدة وكينيا مما جعل من الصعب جدا على تشيس الاتصال بمكتب الأمم المتحدة في نيروبي في الوقت المناسب. وقال المسؤولون في تشيس إن الرسائل التي ترسل بالفاكس إلى نيروبي والقادمة منها لا تصل في كثير من الحالات بسبب مشاكل الاتصالات الواضحة في كينيا (ليست تلك، على أي حال، تجربة مكتب خدمات الرقابة الداخلية على مدى أربع سنوات من الاتصالات بالفاكس بين مكتبيه في كينيا والولايات المتحدة). ولتحسين تتبع الرسائل الواردة من مكتب الأمم المتحدة في كينيا، اقترح مدير الوكالة الدولية للأعمال المصرفية التابعة لتشيس أن توجه إليه جميع المراسلات الواردة من المنظمات التي توجد مقارها في نيروبي. وسيقوم هو بعد ذلك بتوجيه الرسائل إلى الموظفين المعنيين في مجموعته أو في بقية إدارات مصرف تشيس، ثم يتولى متابعة ذلك لكفالة تسوية جميع القضايا في الوقت المناسب وبصورة مرضية.

سادسا - الاستنتاجات

٥٢ - لو أن السيدة روس ماداكور لم تشارك في أعمال إجرامية واضحة، بل أعادت الأموال التي أودعت خطأ في حسابها بدلا من إنفاقها ومحاولة الاحتفاظ بأموال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن هذه المسألة ما كانت على الأرجح لتعرض على مكتب خدمات الرقابة الداخلية. بيد أن من الجلي أن هناك عيوبا في النظام كشفتها هذه الحالة. واستنادا إلى الوثائق التي قدمتها الدول الأعضاء، ومصرف تشيس، ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي، والمصرف المركزي لشرق منطقة البحر الكاريبي، يبدو أنه حدث خطأ في توجيه التبرعات. ولم تلتفت تعليمات تحويل الأموال، عن غير قصد إلى العدد الرابع ''١'' الوارد في رقم حساب الصندوق الاستئماني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٥٣ - وأودعت منظومة تشيس المبالغ استنادا إلى رقم الحساب فقط وتجاهلت اسم الجهة المستفيدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي كان مدرجا أيضا في التعليمات المتعلقة بتحويل الأموال. ونظرا لأن الحساب الذي أودعت فيه هذه التحويلات البالغ عددها ١٣ عملية تحويل خطأ كان حسابا نشطا لدى تشيس فقد تم تلقائيا قيد المبالغ المحولة لحساب روس ماداكور بدلا من قيدها لحساب الجهة الموجهة إليها أصلا، أي الصندوق الاستئماني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٥٤ - ولربما أمكن الإقلال من حجم الأموال التي وجهت خطأ إلى هذا الحساب إلى أدنى حد وكذلك اتخاذ إجراءات تصحيحية في مرحلة مبكرة أكثر لو تصرف مكتب الأمم المتحدة في نيروبي وتشيس بسرعة وفعالية أكبر حالما بلغت إلى علمهما لأول وهلة بعض المؤشرات الدالة على حدوث خطأ في إيداع تبرعات موجهة إلى حساب الصندوق الاستئماني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وترد فيما يلي نتائج أكثر تحديدا.

ألف - مكتب الأمم المتحدة في نيروبي

٥٥ - على الرغم من أن الجزء الأكبر من الاشتراكات البالغ قيمتها ٣٠٠ مليون دولار تقريبا التي استلمها مكتب الأمم المتحدة في نيروبي قد قيدت لحسابه على الوجه المطلوب، يكشف استعراض مراسلات مكتب الأمم المتحدة في نيروبي عن أخطاء وعدم توفر العناية الكافية من جانب موظفي مكتب الأمم المتحدة في نيروبي في إنجاز عملهم في هذه الحالات. والدليل على ذلك أن مكتب الأمم المتحدة في نيروبي:

(أ) لم يلاحظ أن رقم الحساب المذكور في الرسالتين الواردتين من السفارة الإيطالية في نيروبي كان *001*-XXXXXX وليس XXXXXX-*1-001* الذي هو الرقم

الصحيح لحساب الصندوق الاستئماني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

(ب) إرسال المكتب في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ إشعارا تذكيريا وفاتورة بالتبرع المستحق إلى الحكومة الإيطالية على الرغم من الرسائل العديدة المتعلقة بفقدان تبرع إيطاليا؛

(ج) ذكر بصورة غير صحيحة في الملاحظة الخطية التي كتبها أحد موظفي مكتب الأمم المتحدة في نيروبي على الفاكس الوارد من بعثة أوروغواي في شباط/فبراير ''أوروغواي إلى اتفاقية التنوع البيولوجي، ٦ ٨٠٢ دولار، ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٨، الحساب رقم *-1-001* XXXXXX'' على الرغم من أن رقم الحساب المذكور ليس هو الرقم الوارد في الفاكس؛

(د) لم يفكر المكتب في احتمال خطأ توجيه الودائع المفقودة الأخرى أيضا والتي كانت الدول الأعضاء قد أبلغت مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، وذلك على الرغم من علمه بأن تبرع أوروغواي قد سدد للحساب رقم -001 XXXXXX، كما يلاحظ ذلك في نص الفاكس الذي بعث به المكتب إلى تشيس في ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٩.

٥٦ - وتكشف أيضا الرسائل الصادرة من مكتب الأمم المتحدة في نيروبي عن عدم الاستجابة في الوقت المناسب. والدليل على ذلك أن المكتب:

(أ) لم يبلغ تشيس بفقدان التبرع الإيطالي الذي أبلغ به هو بدوره في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ وذلك حتى شباط/فبراير ١٩٩٩؛

(ب) لم يطلب إلى تشيس المساعدة في تحديد الودائع المفقودة التي أبلغت عنها في أوروغواي وبلجيكا في شباط/فبراير ١٩٩٩ وذلك حتى حزيران/يونيه ١٩٩٩.

٥٧ - وكما يتضح مما يلي، تشير الإجراءات التي اتبعها موظفو مكتب الأمم المتحدة في نيروبي لمعالجة التبرعات المالية إلى عدم إلمام بالشروط المصرفية:

(أ) تضمنت المستندات التي قدمها مكتب الأمم المتحدة في نيروبي لتشيس فيما يتعلق بالتبرع الإيطالي معلومات قليلة بشأن التحويل: ومن هذه المعلومات تعليمات بشراء دولارات أمريكية من أجل التبرع، ولم تشفع بها تعليمات إيداع؛ والمعلومات الأخرى يبدو أنها تعليمات بشأن التحويل من وزارة البيئة الإيطالية إلى ''Ufficio Italiano dei Cambi''. بيد أن، نسخة المكتب من هذه الوثيقة رديئة النوعية وغير مقروءة. وربما كانت تعليمات الإيداع على هذه الوثيقة إلا أنها غير واضحة. وكان ينبغي للمكتب أن يطلب من الحكومة الإيطالية موافاته بنسخة أوضح حتى يستطيع مساعدة تشيس في بحثه عن الوديعة المفقودة، إذ أن هذه الوثيقة ربما احتوت على المعلومات الضرورية التي يحتاجها تشيس، للقيام ببحثه. ولو أن المكتب قدم أيا من الرسائل التي ترجع إلى عام ١٩٩٨ والمرسلة من الحكومة الإيطالية إلى تشيس لأمكن اكتشاف الخطأ قبل حوالي عام؛

(ب) لم يكن موظفو المكتب على إلمام بالبروتوكول المصرفي الذي يقضي بأن يبدأ المصرف المحول التحقيق بشأن الوديعة، إلى أن أبلغهم أمين الخزانة بذلك برسالة بالبريد الإلكتروني في تموز/يوليه ١٩٩٩.

باء - تشيس

٥٨ - كشف استعراض للمراسلات بين تشيس وعميله مكتب الأمم المتحدة في نيروبي أن تشيس لم يستجب فورا للاستفسارات والالتماسات الواردة من المكتب ولم يشر على المكتب بوضوح بما يحتاج إليه تشيس لتتبع الأموال التي وجهت توجيها خاطئا:

(أ) عَلِمَ تشيس في شباط/فبراير ١٩٩٩ بأن هناك على الأقل تبرعا واحدا كبيرا، مفقودا ولكنه لم يتحر الأسباب المحتملة لفقدان التبرع أو المسالك التي يرجح أنه اتخذها. ومن ثم، أبلغ مكتب الأمم المتحدة في نيروبي تشيس برسالة بالفاكس مؤرخة ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٩ أن تبرع أوروغواي قد أودع في الحساب رقم 001-XXXXX، وأوضح له أن رقم الحساب هذا غير صحيح بسبب حذف العدد الرابع ''١''. ولم يرد تشيس على هذا الفاكس الهام. فقد حدد مكتب الأمم المتحدة بنيروبي أصل المشكلة وأبلغ تشيس بها إلا أن تشيس لم يتخذ أي إجراء عند استلامه الفاكس المرسل من المكتب. وكما أشير في الفقرة ٢٦ أعلاه، أكد تشيس لقسم التحقيقات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية عدم ورود ذلك الفاكس؛

(ب) أخطر مكتب الأمم المتحدة في نيروبي تشيس في رسالة فاكس مؤرخة ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩، باحتياجه إلى مساعدة تشيس لتحديد موضع أموال حولها مانحون وتتطلب مساعدة أكثر تفصيلا من الرد الذي قدمه تشيس، وتشير ببساطة إلى أن المبلغ غير موجود في الحسابات. ولم يتم الرد على هذا الفاكس إلا في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، بالرغم من ورود ثلاثة طلبات بالرد مؤرخة ١٤ تموز/يوليه و ٢٩ تموز/يوليه و ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٩.

٥٩ - وتفاقم الأمر بالنسبة لنظام إيداعات تشيس بجعل التحويل البرقي عن طريق الأرقام دون الإشارة إلى اسم صاحب الحساب حيث يخصص تشيس رقما شاملا يبدأ بـ 001 للأمم المتحدة. وأوضح تشيس للمنظمة أنه بصدد تحديد بادئة خاصة لكل حسابات الأمم المتحدة.

٦٠ - ويبدو أن إيضاحات تشيس بشأن مختلف الطرق التي عولجت بها التبرعات تشير إلى أوجه قصور أخرى في نظامه.

سابعا - التوصيات

التوصية ١

عندما اتصلت إيطاليا وفيما بعد بلجيكا وأوروغواي بمكتب الأمم المتحدة في نيروبي لكي تشير إلى أنها قدمت تبرعات لم تقيد لحساب برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وفقا لسجلات المكتب لم يُعر موظفو المكتب التساؤلات التي أثارتها الدول الأعضاء اهتماما كافيا في الوقت المناسب. ويوصي قسم التحقيقات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن ينشئ مكتب الأمم المتحدة في نيروبي مركز تنسيق للدول الأعضاء للاتصال به عندما تكون لديها أسئلة تتعلق بتبرعات. وتبحث تلك الأسئلة ويرد على الدولة العضو المعنية بدقة وفي الوقت المناسب.

التوصية ٢

لوحظ أثناء المناقشات مع موظفي مكتب الأمم المتحدة في نيروبي أن مستوى عدد الموظفين في وحدة التبرعات التابعة لدائرة الميزانية وإدارة الأموال لا يكفي لتمكينها من تقديم الدعم اللازم لمراقبة أكثر من ٩٠ صندوقا استئمانيا تابعا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومتابعة ٣٠٠ مليون دولار في شكل تبرعات. ويوصي قسم التحقيقات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن يحدد مكتب الأمم المتحدة في نيروبي المستوى المناسب من الموظفين اللازمين للقيام بهذا العمل. (IV99/202/02)*.

التوصية ٣

ويعتبر انعدام الاتصال مع الدول الأعضاء في الوقت الذي قدمت فيه التبرعات أحد العوامل التي أسهمت في عدم قدرة مكتب الأمم المتحدة في نيروبي على تحديد التبرعات

* رمز داخلي يستخدمه مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

التي وجهت توجيها خاطئا، أو معرفة زمن وقوعها. ويوصي قسم التحقيقات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن يجري مكتب الأمم المتحدة في نيروبي تقييما، ويضع إجراء يتم عن طريقه تزويد الدول الأعضاء بانتظام، خطيا، بتقرير عن حالة تبرعاتها بما في ذلك المبالغ التي دفعت والمبالغ التي لم تسدد على السواء. فهذا يعطي للدول الأعضاء الفرصة لمراجعة حالة تبرعاتها ومن ثم إخطار مركز التنسيق المقترح إنشائه في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي في حالة عدم قيد أي تبرع في الحساب بصورة صحيحة. ويتمثل أحد الاحتمالات على سبيل المثال في وضع خلاصة تقارير من قاعدة بيانات التبرعات على شبكة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/مكتب الأمم المتحدة في نيروبي وتوفير إمكانية الوصول بصورة آمنة إلى الأجزاء ذات الصلة من قاعدة البيانات لمراكز التنسيق التي تحددها البلدان المانحة. (IV99/202/03)*.

التوصية ٤

ولطمأنة الدول الأعضاء المساهمة والمنظمة، على نحو أفضل، بأن التبرعات المزمع تقديمها للمنظمة قد قيدت لحسابها في حسابات الأمم المتحدة المصرفية الصحيحة، يوصي قسم التحقيقات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن يطلب أمين خزانة الأمم المتحدة من تشيس وضع وتنفيذ نظام يتيح وضع اسم الحساب أو البادئة الخاصة بالحساب مع رقم الحساب، وبالتالي تقليل مخاطر وقوع حوادث مماثلة للتبرعات الموجهة توجيها خاطئا لحساب الصندوق الاستئماني لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ولحساب المصارف الأخرى التي تملكها المنظمة في تشيس (IV99/202/04)*.

التوصية ٥

اشتكى موظفو مكتب الأمم المتحدة في نيروبي وموظفو مصرف تشيس معا، لقسم التحقيقات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية من عدم كفاية الاتصالات بين الطرفين مما تسبب في النهاية في انهيار الاتصال بين الجانبين والإحساس بعدم الثقة. ويوصي قسم التحقيقات بأن يجتمع موظفو تشيس مع الموظفين المعنيين بمكتب الأمم المتحدة في نيروبي ومع أمين خزانة الأمم المتحدة لمناقشة كيفية تحسين الاتصالات والطرق التي يمكن أن يحسن بها تشيس خدمات العلاقة مع العملاء وخلق الثقة بين مكتب الأمم المتحدة في نيروبي وتشيس (IV99/202/05)*.

التوصية ٦

يوصي قسم التحقيقات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية أيضا بأن يجتمع موظفو المالية المعنيين من مكتب الأمم المتحدة في نيروبي مع موظفي تشيس ومع أمين خزانة الأمم المتحدة في نيويورك لمناقشة جدوى التوصيات المقدمة من قبل الأمم المتحدة ومصرف تشيس بشأن الطرق التي يمكن بها تحسين النظام الحالي ولتبادل الآراء بشأن المسؤولية الواقعة على عاتقهم وبشأن قيام المكتب بتقديم اقتراحات لتشيس تمكنه من معالجة احتياجات المكتب على نحو أفضل (IV99/202/06)*.

التوصية ٧

يوصي قسم التحقيقات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية أيضا بأن تستعرض إدارة الشؤون الإدارية هذه الحالة وتضع إجراءات لضمان استلام كل التبرعات من الدول الأعضاء دون إبطاء وتزويد الدول الأعضاء ببيانات دورية عن حالة تبرعاتها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تتخذ إدارة الشؤون الإدارية خطوات لتدريب الموظفين الذي يعملون في مجال التبرعات لضمان تطبيق الدروس المستفادة من تجربة حساب الصندوق الاستئماني لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجالات المساهمات الأخرى بغرض تحسين العمليات (IV99/202/07)*.

وقد قبل مكتب الأمم المتحدة في نيروبي وإدارة الشؤون الإدارية نتائج التقرير والتوصيات. ووافق مكتب الأمم المتحدة في نيروبي على إخطار الدول الأعضاء بجهوده في تحقيق التقيد الكامل بالتوصيات. وسيقيم مكتب خدمات الرقابة الداخلية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ مدى امتثال مكتب الأمم المتحدة في نيروبي لذلك وسيخطر الدول الأعضاء وفقا لذلك.

(توقيع) ديليب ناير
وكيل الأمين العام لمكتب
خدمات الرقابة الداخلية

مرفق

المدفوعات التي وجهت توجيها خاطئا لحساب روس ماداكور

التاريخ	الجهة المانحة	المبلغ (بدولارات الولايات المتحدة)
١٢ شباط/فبراير ١٩٩٨	أوروغواي	٦ ٨٠٢,٠٠
٩ آذار/مارس ١٩٩٨	بلجيكا	٣ ٦١٨,٠٠
٩ آذار/مارس ١٩٩٨	بلجيكا	٣٥ ٥١٩,٠٠
٩ آذار/مارس ١٩٩٨	بلجيكا	٣٩ ٩٣٨,٠٠
٨ نيسان/أبريل ١٩٩٨	إيطاليا	١٩١ ٦٧١,٠٠
٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨	فرنسا	١٧٠ ٣٣٦,٠٠
٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٨	سانت كيتس ونيفيس	١٠ ٠٠٠,٠٠
٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٨	دومينيكا	١١٢,٠٠
٢٧ أيار/مايو ١٩٩٩	تركيا	٣٣ ١١٨,٠٠
٩ حزيران/يونيه ١٩٩٩	إيطاليا	١٨٨ ٣٣٩,٠٠
٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٩	فنلندا	٥ ١٥٢,٥٠
١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩	ناميبيا	١ ٠٠٠,٠٠
٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩	فرنسا	١٦ ٣٩٣,٤٤